الفصل الثانى

المتغيرات المعاصرة ومتطلباتها من التعليم الجامعى الخاص

- مقدمة .
- الثورة المعرفية والمعلوماتية .
- الثورة العلمية والتكنولوجية .
- العولمة وتحدياتها .
- التكتلات الاقتصادية الدولية .
- التحولات الديمقراطية .

يموج العصر الحاضر بالعديد من التحولات والمتغيرات السريعة فى شتى مجالات الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتى تميزه عن غيره من العصور السابقة من حيث كثرتها واتساع مدى تأثيرها ، و تلقى هذه المتغيرات تحديات على النظم التعليمية فى معظم دول العالم ومنها مصر خاصة وأن هذه الدول لا تعيش بمعزل عن هذه التحولات والمتغيرات العالمية

ورغم أن تاريخ العالم شهد فى كل مراحله تغيرات عديدة لأن التاريخ يدور فى حركة مستمرة دائما إلا أن التغيرات التى حدثت فى السنوات الأخيرة تميزت بأمرين [١] :-

- أن التغيرات التى وقعت فى الأعوام الأخيرة أعمق وأوسع مدى من التغيرات التى شهدها العالم عادة فى معظم مراحله .
- أن هذه التغيرات حدثت بإيقاع سريع للغاية مما جعل الكثيرين عاجزين عن ملاحقتها وتحليلها ومتابعتها بدقة .

وقد أوجز الباحث الأمريكى نايسبت التغيرات العالمية العظمى لعالم القرن الحادى والعشرين فى عشرة اتجاهات كبرى هى [٢] :

- سيحدث انتقال حاسم من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات ويعد هذا الانتقال نتيجة حتمية للثورة العلمية والتكنولوجية .
- الانتقال من التكنولوجيا الصناعية إلى التكنولوجيا رفيعة المستوى وأبرزها بطبيعة الحال الحواسب الآلية .
- الانتقال من الاقتصاد القومى إلى الاقتصاد العالمى .
- الانتقال من التفكير على المدى القصير إلى التخطيط على المدى الطويل وربما يكشف عن ذلك بزوغ وذيوع مفهوم الرؤية الاستراتيجية للمجتمع
- الانتقال من المركزية إلى اللامركزية .

- الانتقال من المساعدة المؤسسية التى تتمثل فى مؤسسات الدولة أو القطاع العام إلى المساعدة الذاتية والتى يكشف عنها النمو السريع للمنظمات غير الحكومية .
- الانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية وذلك فى ضوء الانتقادات التى وجهت لفكرة التمثيل وعدم كفايتها للتعبير عن المطالب الشعبية .
- الانتقال من فكرة التدرجية الرأسية إلى الطريقة التى تقوم على الشبكات التفاعلية .
- الانتقال من التركيز على الشمال إلى الاهتمام بمشكلات الجنوب .
- الانتقال من طريقة التفكير الثنائية التى تقوم على الاختيار بين بديلين فقط إلى طريقة تقوم على تعدد الاختيارات .

ومن الطبيعى أن التغير الذى يطرأ على النظام العالمى من شأنه أن ينعكس بطريقة أو بأخرى على النظم المجتمعية ، وخاصة التعليمية منها ولذا ظهرت الحاجة الماسة إلى إدخال التحديات والتحولات فى النظام التعليمى بصفة عامة وتحديد ملامح سياسته فى ضوء تلك المتغيرات أو بمعنى أخر فى حاجة ضرورية إلى إصلاحات جذرية تتناسب وتلك التغيرات الحادثة .

والمتغيرات العالمية كثيرة ومتنوعة ومن أهمها ما يلى :

١- الثورة المعرفية والمعلوماتية .
٢- الثورة العلمية والتكنولوجية .
٣- العولمة وتحدياتها .
٤- التكتلات الاقتصادية الدولية .
٥- التحولات الديمقراطية .

أولاً : الثورة المعرفية والمعلوماتية .

تشهد المجتمعات الإنسانية مع بداية الألفية الثالثة ثورة معرفية ومعلوماتية هائلة ناتجة عن التطورات العلمية والتكنولوجية السريعة والمستمرة فى شتى المجالات فقد استطاعت المعلومات أن تحل محل الاقتصاد باعتبارها المطلب الذى لا غنى عنه للحياة البشرية ولبقاء الإنسان ورخائه ، ومن ثم أصبحت قدرة أى دولة من الدول تتمثل فى مقدار ما تمتلكه من رصيد معرفى فى عصر الألفية الثالثة .

ويرى الكثيرون إلى أننا نتحرك الآن باتجاه مجتمع المعلومات Information Society ذلك المجتمع الذى يعتمد على استثمار التكنولوجيا الجديدة فى إنتاج وتخزين واسترجاع المعلومات الغزيرة ، وإيصالها على نحو سريع وفعال (٣) .

أى أنه يعتمد على ما يسميه البعض "بالتقنية الفكرية" تلك التى تضم سلع وخدمات جديدة مع التزايد المستمر فى القوة العاملة المعلوماتية ، أى تعظيم شأن الفكر الإنسانى بالحواسيب والاتصال والذكاء الاصطناعى (٤) .

ويرى بيل جيتس أن الكمبيوترات الشخصية ، وبرمجيات الأقراص المدمجة ، وشبكات الخطوط التليفونية عالية القدرة ، وشبكات التليفون اللاسلكية والانترنيت والنسيج عالمى النطاق خطوات مهمة لطريق المعلومات السريع ، وكل منها تبشر بما ينطوى عليه المستقبل ، لكن أيا منها لا يمثل طريق المعلومات السريع (٥) .

ويشير كيلش إلى أن طريق المعلومات فائق السرعة the Information Super Highway هو التكنولوجيا التى يستند إليها عصر الأنفوميديا Information Age (٦) .

ويطلق عادة على عملية إنتاج المعلومات ووسائل تداولها مصطلح يعرف بالمعلوماتية Informatics ويقصد بها " تلك المنظومة العلمية والمعرفية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية الفياضة والمتدفقة ، والتى هى من الغزارة إلى الحد الذى يطلق عليها ثورة المعلومات ، والتى نجمت عن تراكم المعلومات نتيجة التقدم العلمى والاقتحام التكنولوجى الحالى والمستقبلى من خلال شبكات المعلومات والقنوات الفضائية والألياف الضوئية ، والبريد الاليكترونى [٧] .

كما تعد علوم الحاسب الآلى وما يرتبط بها من أجهزة ومعدات Hardware وبرمجيات Software من الركائز الأساسية لتطور المعلوماتية وذيوعها ويمكن القول بأن المعلوماتية حصيلة تزاوج ثلاث تكنولوجيات هى : "تكنولوجيا الحاسب أو المعدات بما تقدمه من حواسب فائقة القدرة ، وتكنولوجيا البرمجيات بما تشتمل عليه من نظم لتشغيل المعدات وإدارة قواعد البيانات والمعلومات ، وتكنولوجيات الاتصال بما تقدمه من أساليب وتقنيات لربط الحواسب بعضها ببعض أيا كان موقعها على سطح الأرض [٨] .

وتعد شبكة الإنترنت من أهم مصادر المعلومات حيث يقصده الباحثين والطلاب والعامة للحصول على المعلومات وتتمثل أهمية نشر المعلومات عليها فيما يلى [٩] :-

١- توفر وسيلة أسرع وأوسع لنشر المعلومات على العالم .

٢- تمكن أى فرد فى العالم من قراءة المعلومات المنشورة ، ومن ثم لن يقتصر قراءة المعلومات على الزملاء والمحيطين فقط .

٣- انخفاض تكاليف نشر المعلومات على الإنترنت مقارنة بأساليب النشر الأخرى .

٤- حصول المتخصصين والطلاب والعامة على المعلومات بتكاليف منخفضة وبسرعة وفى أى مكان ووقت .

ويبدو أن الاهتمام بالمعلومات قد تضاعف مع بداية الدخول إلى القـــرن الحادى والعشرين ، فالعالم اليوم يشهد طوراً مثيرا من أطوار تقدمه بفضل مـــا أنجزه العقل البشرى فى مجال إنتاج المعرفة ووسائل نشرها ، فقد كانت "المشكلة فى الماضى هى ندرة المعلومات أو الشح المعلوماتى *Under-Information* أما الآن فقد انقلب الوضع إلى نقيضه لتصبح المشكلة هـــى الإفـــراط المعلومـــاتى *Over-Information* " [١٠] .

حيث تنتج البشرية حاليا من المعلومات فى سنوات قلائل قدرا يفوق مـــا كانت تنتجه سابقا فى قرون ، فبعد أن كانت تتضاعف المعرفة مرة كل مائة عام حتى نهاية القرن التاسع عشر ، أصبحت تتضاعف مرة كل خمسين عامـــا فـــى النصف الأول من القرن العشرين ثم تضاعفت مرة كل عشر سنوات حتى عـــام ١٩٧٥ م [١١] .

ووفقا لتقديرات عام ١٩٩٠ أصبح حجم معلومات المعرفة الإنسانية وفى مقدمتها المعرفة العلمية والتكنولوجية يتضاعف كل سبع سنوات [١٢] .

ومن المتوقع أن تتضاعف فى السنوات المقبلة خلال فترات أقصر تقـدر بثمانية عشر شهرا ، بل أن قدرة الكمبيوتر تتضاعف أيضامرة كل ثمانية عشـــر شهرا ، ويصغر حجمه إلى النصف مرة كل ثمانية عشر شهرا [١٣] وهذا يعنـــى وجود تراكم معلوماتى متزايد وعلى البشرية التعامل معه وانتقاؤه والاستفادة منه

وتشير الإحصاءات إلى أن الإنتاج السنوى من المعلومات مقـــدر بعـــدد الوثائق يصل الآن ما بين (١٢- ١٤) مليون وثيقة ، وقد بلغ رصيد الدوريـــات على المستوى الدولى ما يقرب من مليون دورية ، يضاف إليها كل عام ما يقرب من ١٥ ألف دورية جديدة ، أما الكتب فقد بلغ الإنتاج الدولى منـــها ٦٠٠ ألـــف كتاباً سنوياً بمعدل ١٦٥٠ كتاباً فى اليوم الواحد ، أو ٧٠ كتاباً فى الساعة [١٤] .

كما يتضح التسارع العلمى فى تضييق الفترة الزمنية بين الاختراع والتطبيق ، حيث استغرقت الصورة الفوتوغرافية ١١٢ سنة ، ثم استغرقت ٥٦ سنة للهاتف ، ٣٥ سنة للمذياع ، وسنة واحدة لأشعة الليزر ، وأخيرا تطبيق الفيمتوثانية فى إنتاج آلة تصوير للتفاعل الجزيئى فى الكيمياء [١٥] . ومفهوم هذا التسارع العلمى يثير تحديات إنسانية ترتبط بكيفية مواكبة هذا التطور العلمى واستيعابه والتكامل معه من جهة ، ومن الجهة الأخرى ترتبط هذه التحديات بتكيف الفرد مع عالمه المتغير .

إن مجتمع المعلومات مليء بالأرقام المذهلة الحالية والمستقبلية ، والتى يمكن إيجازها فيما يلى [١٦] :-

- يقدر الناتج الكلى لصناعة المعلومات فى عام ٢٠٠٠ بـــ ١٠٠٠ بليون دولار ، لتكون أول صناعة فى تاريخ العالم تحقق رقم التريليون .
- يسعى مطورو نظام السوبر كمبيوتر حاليا للوصول إلى سرعة تريليون عملية حسابية فى الثانية الواحدة ، وهو ما يوازى ٥٠ إلى ١٠٠ مرة الرقم القياسى للسرعة الآن .
- يمكن حاليا تخزين النصوص الكاملة لألف كتاب بحجم القرآن الكريم على قرص ضوئى واحد تبلغ زنته ١٥ جرام ، ولا يتجاوز قطره ١٢ سم تقريبا
- تترجم مصر – أكثر الدول العربية سكانا – مائة كتاب كل عام مقابل ٢٥ ألف كتاب يترجمها اليونانيون ، ١٨ ألف كتاب يترجمها الأتراك وتترجم كتابا واحدا مقابل الف وسبعمائة كتاب يترجمها اليابانيون .

وهذا الكم الهائل من المعرفة يحتاج إلى تنظيم سريع ومستمر ويفرض تحديا على نظم التعليم بصفة عامة ، والتعليم الجامعى بصفة خاصة بما له من دور فى زيادة قدرة الأفراد على مواجهة هذا التحدى وإكساب الأفراد المعلومات والمهارات والقدرات الابتكارية ، وطرق التفكير السليم .

واذا كان حجم المعرفة ينمو بمتواليات هندسية حيث تقصر المدة التى تتضاعف فيها المعرفة فإنه من الصعب ملاحقتها ومتابعتها فى كل التخصصات ، إذ يشهد كل يوم ظهور معلومات واكتشافات لا يتمكن المتخصصون من متابعتها بسهولة ويسر حتى فى ظل توافر أدوات العصر من حواسب وقواعد بيانات ووسائل اتصال ، وهذا التغير المتسارع يفرض تحديا على الجامعات الخاصة لاستيعاب هذه المعلومات ، مما يحتم ضرورة توفير فرص التعلم المستمر لكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس .

وقد وصل البعض فى تحليله للتسارع المعرفى إلى أننا سنصل إلى حالات نرى فيها مجتمع النخبة أو الصفوة من أغنياء المعلومات ، ومن ثم هى التى ستملك القوة والنفوذ لإمكانية تسخير هذه المعلومات فى المجتمع عن طريق تطويعها واستخدامها لها ، مما يودى إلى تغير ومرونة فى الوظائف ومسمياتها ومتطلباتها بدلا من الجمود البيروقراطى الحالى [١٧] .

وبالتالى يجب أن يرتب المتعلمون (بل والنظام التعليمى فى الجامعات الخاصة) مستقبلهم الوظيفى خارج إطار السلم الوظيفى الثابت الحالى أو حتى المهن الثابتة المتعارف عليها .

وفى ظل عصر التفجر المعرفى أصبح امتلاك المواطن العادى حجما متعاظما من المعلومات كى يتمكن من تدبير أموره فى الحياة – أمرا ضروريا فمجتمع المعلومات بحاجة إلى تعليم جامعى ذى وظائف أوسع وأعداد طلابية أكبر فمن المهم أن لـ "الجامعة المتنوعة الأغراض" مستقبلا واعداً [١٨] .

إن للمعلومات دورها الذى لا يمكن إنكاره فى كل نواحى النشاط فهى المادة الخام للبحث العلمى ، وهى تشكل الخلفية الملائمة لاتخاذ القرارات الجيدة وهى عنصر لا غنى عنه فى الحياة اليومية ، كما أنها مورد ضرورى لكل المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية والصناعية وغيرها ، ولهذا فإن

استثمار مورد المعلومات هو المعيار الذى يعتمد عليه الآن فى التميز بين المجتمعات المتقدمة من جهة والمجتمعات المتخلفة من جهة أخرى .

فإذا كان للمعلومات دورها الحيوى فى أى مجتمع من المجتمعات ، فلا شك أن الحاجة ماسة وضرورية للعناصر البشرية المدربة والمؤهلة تأهيلا عاليا وفق خطة مدروسة لأداء واجبها فى بيئة المعلومات المتغيرة فى المجتمع ، والحاجة متزايدة إلى عناصر جيدة وبمعرفة مهنية كافية وقادرة على تصميم وتطوير وتشغيل وإدارة نظم المعلومات فى مختلف القطاعات التعليمية والصناعية والتجارية وغيرها [١٩] .

وقد اهتمت كافة الدول المتقدمة بضرورة تنظيم التعليم الجامعى فى ضوء الثورة المعرفية والمعلوماتية ، حيث بدأت الإصلاحات الجديدة تدعو إلى تغيير التعليم التقليدى القائم على نقل المعلومات إلى تعليم جديد يرتبط إلى حد كبير بالتدريب والتطبيق التكنولوجى ويركز على المهارات الفائقة اللازمة لحدوث التقدم .

فاليابان التى تعد قطب الثورة المعلوماتية، والتى يرجع تقدمها التكنولوجى إلى كفاءة نظام التعليم فيها – أعلنت عام ١٩٧٢م خطة تجديد شاملة لتهيئة المجتمع بأسره إلى مجتمع المعلومات ، فوضعت وثيقتها الشهيرة "مجتمع المعلومات عام ٢٠٠٠م"، كإطار عام لسياسة وطنية لتأخذ من خلالها موقع الريادة فى عصر المعلومات [٢٠] .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد حرصت على الاحتفاظ بموقعها على قمة العالم فيما يتصل بتكنولوجيا المعلومات، فقد تم رصد مبالغ كبيرة للإنفاق على الأفكار الجديدة فى التربية، حيث طرح الرئيس الأمريكى "جورج بوش" عام ١٩٩١م مشروعاً قومياً بعنوان "أمريكا عام ٢٠٠٠ استراتيجية التعليم"، وقد لفت هذا المشروع أنظار العالم إلى أهمية التعليم كاستراتيجية قومية تحمل قيادتها أقوى دول العالم ، ومن أهداف هذا المشروع أن يحتل الطالب الأمريكى

المرتبة الأولى بين دول العالم فى مادتى العلوم والرياضيات، وأن يكتسب كل أمريكى ألوان المعرفة والمهارات للتنافس العلمى والتكنولوجى على مستوى العالم" (٢١) .

ولقد نتج عن الثورة المعلوماتية والمعرفية العديد من التأثيرات فهى تضع خيارات عديدة ، ليس فقط أنها تقدم أساليب مختلفة للعمل والتفكير والرفاهية ، بل إنها تقدم لنا أيضا بعض الخيارات الأخلاقية المختلفة ، وهذه الخيارات الأخلاقية المختلفة هى التى تعكس بعض المعايير التى تساعد فى توجيه السلوك والتصرفات ، ومع امتزاج أجهزة الكمبيوتر والاتصالات فإننا نواجه بما يمكن أن يطلق عليه الأخلاقيات فى العصر الإلكترونى ، وهى التى تقوم بتحديد الأفعال الصحيحة فى هذا العالم الرقمى (٢٢) .

ومن هنا يأتى دور التربية بشكل عام فى تعديل الأخلاقيات التى قد تتعارض مع تراثنا وقيمنا ، فقد تأتى التكنولوجيا بسلوكيات جديدة ، وقد تأتى بمواد إباحية عبر الفضائيات إلى أخر تلك السلبيات التى يتم معالجتها عن طريق التربية .

وعليه فإن المتطلبات التربوية من التعليم الجامعى الخاص لمواجهة الثورة المعلوماتية تتمثل فى تهيئة المناخ الجامعى لإعداد أفراد مدربين على استخدام المنهج العلمى فى البحث واكتساب المهارات اللازمة له من طرق جمع البيانات والتأكد من صحتها فضلا عن الموضوعية والقدرة على استخدام الآلات والأجهزة العلمية .

ومن ثم كان لابد للمنهج الدراسى أن يختلف جذريا عن المنهج التقليدى ، بداية من الفلسفة والأهداف وحتى أساليب التقويم ، فالجامعة ليست فى حاجة إلى محتوى دراسى فيه من الحشو والتكرار ما يرهق المعلم والمتعلم ، بقدر ما

هى فى حاجة إلى موجهات تعلم وتدريب المتعلمين من خـــلال حجـــم صغـــير وجودة مرتفعة [٢٣] .

كما يجب فى زمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدفق المعرفـــة أن يتدرب واضعوا المناهج على ثلاث مهارات رئيسية هى القدرة علـــى اختيـــار المعلومات وانتقاء النافع منها ، والقدرة على إعادة تنظيم المعرفة فى نسق علمى ومنطقى ، والقدرة على استخدام المعارف ، فى إنتاج أفكار ومعلومات ومـــواد جديدة [٢٤] .

وفى ظل هذه الثورة المعلوماتية والانفجار المعرفى يجب على أعضـــاء هيئة التدريس من استمرارية تجديد معلوماتهم وإلا تخلفوا عن مجتمعهم ، وقـــد ألقى ذلك مسئولية كبيرة على الجامعة بصفة خاصة وتتمثل فى تخريـــج أفـــراد قادرين وقابلين للتعلم ، لا أفراد متعلمين فقط ، أو بتعبير أخر أصبـــح التعليـــم المطالب به فى الجامعات الخاصة هو تعليم كيفية التعلم ، أو تعلـــم مـــهارات التعلم ، والتعلم مدى الحياة والتعلم الذاتى .

وقد فرضت المتطلبات التربوية لثورة المعلومات على العملية التعليميـــة فى الجامعات الخاصة قضايا وتحديات عديدة من أمثلة هذه القضايـــا " ترســـيخ وتدعيم الخبرات الأساسية فى إنسان المستقبل وتسليحه بـــالقدرات والمـــهارات اللازمة للتعامل مع مجتمع المعلوماتية ، بحيث يصبح الطـــالب قـــادرا علـــى الحصول على المعلومات من مصادرها المتعددة ، مـــع كيفيـــة تنظيـــم هـــذه المعلومات واستنباط معلومات جديدة منها وتحليل المعلومات " والتعـــامل مـــع التكنولوجيا الحديثة المرتبطة بها [٢٥] .

ومن القضايا التى ينبغى على الجامعات الخاصة أيضا مراعاتها لمواجهة تحديات ثورة المعلومات توفير البيئة أو المناخ المعلوماتى بما يحقق جوا مـــن الألفة بين الطلاب وبين استخدام تكنولوجيا المعلومات .

ثانياً : الثورة العلمية والتكنولوجية .

يسيطر العلم اليوم سيطرة كاملة على مقدرات البشرية سواء بنظرياته أو بأساليبه ، وقد أصبح له دوراً مؤثراً فى حركة العصر وخصائصه ، حتى أصبح العلم فى تقدمه المذهل هو السمة الأولى الطاغية للعصر الحاضر ، فضلا عن الحقيقة الراسخة منذ عدة قرون أن التعليم ضرورى لتحقيق أى نهضة حقيقية وتقدم فى أى مجتمع ولكن الجديد فى العصر الحالى هو إيجاد نوع جديد من التعليم يتعامل مع حقائق ومتغيرات العصر الذى نعيشه ، وهو عصر ثورة العلم والتكنولوجيا .

وتعد الثورة العلمية والتكنولوجية من أهم المتغيرات التى تميز العصر الحاضر، وترجع أهميتها البالغة إلى التأثير العميق الشامل الذى تحدثه فى كافة جوانب الحياة ، فبفضل هذه الثورة العلمية أمكن للبشرية أن تنتقل إلى العيش فى عصر جديد يطلق عليه عصر العلم ، وأصبحت حضارات الأمم والشعوب تقاس بما تمتلكه من أسباب العلم والتكنولوجيا .

وقد اختلفت الثورة التكنولوجية عما سبقتها من ثورات فالثورة الصناعية الأولى كانت تعتمد على مصادر غير متجددة مثل الفحم والحديد ، والثورة الصناعية الثانية كانت تعتمد على النفط والطاقة النووية ، أما الثورة التكنولوجية فقد اعتمدت على العقل البشرى والإلكترونيات الدقيقة والكمبيوتر ، وتوليد المعلومات وتنظيمها واختزانها واستردادها وتوصيلها بسرعة متناهية

ويؤكد ذلك ديلور Delors فى تقرير لليونسكو بأنه " إذا كانت الثورة الصناعية الأولى قد اعتمدت على الاستخدام المكثف للعمل ، واعتمدت الثورة الصناعية الثانية على رأس المال المكثف ، وأن كلتيهما قد اعتمدتا على مصادر غير متجددة مثل الفحم والحديد ثم النفط والغاز والطاقة النووية ، فإن الثورة

الصناعية الثالثة تعتمد بشكل رئيسى على التدفق اللامتناهى للمعرفة والمعلومات والتى يطلق عليها الثورة العلمية التكنولوجية [٢٦] .

أى أنها ترتكز على المعلومات وإبداعات العقل الإنسانى ، وهى بذلك تعتبر أحد أبرز الاتجاهات التى تحدد معالم المستقبل ، فعن طريقها انتقل اقتصاد الدول المتقدمة من اقتصاد صناعى تقليدى إلى اقتصاد المعلومات ، وهذه الثورة التكنولوجية ذات آثار على مختلف جوانب الحياة بما فيها النظام الاقتصادى والسياسى والتعليمى [٢٧] .

وقد أدت الثورة التكنولوجية إلى استحداث صناعات وخطوط إنتاج جديدة تتطلبها الصناعات الحديثة المتنوعة مثل البرمجيات والإلكترونيات الدقيقة ، والمواد الجديدة والتكنولوجيا الحيوية ، وكلها تعتمد أساسا على المكون المعرفى فى كل منها ومن ثم تصبح المعرفة هى العامل المحدد والمؤثر فى تحديد القيمة المضافة نسبيا [٢٨] .

وتعد تكنولوجيا الاتصالات أحد أعمدة الثورة التكنولوجية ، والتى سوف يزداد تأثيرها على جميع مناحى الحياة فى المستقبل ، حيث أنها تسهم فى انتقال المعلومات من بلد إلى آخر بسهولة ويسر ، وبخاصة بعد استخدام الألياف البصرية فى منظومة الاتصالات ، وتعد الأقمار الصناعية وسائل اتصال أخرى تعمل على زيادة فاعلية نقل المعلومات كما ونوعا [٢٩] .

وتضم التكنولوجيا الجديدة والمستحدثة فى الوقت الحاضر سبعة مجالات هى [٣٠] :-

-علوم الاتصال ، المعلوماتية وعلوم أخرى ويندرج تحتها الالكترونيات الدقيقة .

-تكنولوجيا الفضاء .

-المواد الجديدة وتشمل المواد الفائقة التوصيل عند درجات الحرارة العالية

-صناعة الأدوية والكيماويات الدقيقة .

-الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية .

-تكنولوجيا استغلال قاع البحار والمحيطات .

-تكنولوجيا استغلال باطن الأرض .

وتدل دراسات الاستشراف التكنولوجـــى *Technology Forecasting Studies* أن من أهم التكنولوجيا الحاسمة المرشحة للازدهـــار فـــى العصـــور الأولى من الألفية الثالثة ، والتى سيكون لها أثر واضح فى حياة البشـــر هـــى تكنولوجيا الوراثـــة *Genetic Technology* ، تكنولوجيـــا الطاقـــة *Energy Technology* ، تكنولوجيا المواد *Materials Technology* ، تكنولوجيا المـــخ *Brain Technology* ، تكنولوجيـــا المعرفـــة *Knowledge Technology* ، تكنولوجيا البيئة *Environmental Technology* وهذه الثورات المتعاظمة فـــى العلم والتكنولوجيا تتميز بالاعتماد المتزايد على المعرفة وتتطور تطوراً ســـريعا فى جميع مجالات الحياة [٣١] .

ويشير بيير وسلوتر *Beare&Slaughter* إلى أن أهم ملامـــح الثـــورة التكنولوجية المتوقعة فى المستقبل على النحو التالى [٣٢] :-

-النجاح الكامل لمشروع الجينات البشـــرية *Human Genome Project* ، واختفاء الحدود بين البشر والآلات وتنامى الهندسة الوراثية ، والتخصيـــب الصناعى ، وظهور بنوك الأعضاء البشرية ونقل هذه الأعضاء بصـــورة طبيعية .

-تطور التكنولوجيا الدقيقة *Monotechnology* وابتكار تنظيمات تكنولوجيـــة تعمل على المستوى الجزيئى لمعالجة المواد ، وبناء الآلات بقـــوة هائلـــة وتكلفة منخفضة للغاية .

-ظهور مواد كيميائية أو إلكترونية تستزرع فى جسم الإنسان وتعينه علـــى التعلم الفعال.

وكان لظهور هذه التغيرات التكنولوجية والعلمية آثار على أمور مهمة منها[٣٣] :-

- الوقت : فلم يعد قيدا بل أصبح مورداً .
- المكان : فلم يعد البعد المكانى عقبة بل أصبح المكان مورداً .
- المواد الخام الطبيعية : فقللت من أهميتها من خلال تخليق مواد بديلة رخيصة .
- الثروة المادية : فلم تعد هى الأساس فى تحقيق التنمية بل صار الإنسان هو الأساس .
- المشروعات : فقد أصبحت المشروعات الصغيرة لا تقل كفاءة فى تحقيق التنمية عن المشروعات الكبيرة .

ومن ثم أحدث التقدم التكنولوجى الذى نشهده اليوم فى عمليات الإنتاج تغيرات خطيرة فى العمل حيث تندثر مهن وتخصصات قديمة ، وتنشأ مهن وتخصصات أخرى يوميا ، ولم يعد من الممكن فى عصر العلم والتكنولوجيا أن يكون هناك فرق بين التكنولوجيا والتربية ، حيث لا يمكن أن ينعزل ميدان منها عن الأخر .

وقد أثرت الثورة العلمية والتكنولوجية على هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية، فظهرت أشكال جديدة من التبادل العلمى والتكنولوجى والصناعى فى إطار المنافسة الدولية، كما أدت هذه الثورة إلى حدوث تغيرات فى أنماط الاستثمار الدولى ، وذلك بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السوق الأمريكية ، كما تحولت اليابان إلى مصدر كبير للاستثمار المباشر الموجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا ويعزى هذا إلى معاملة العلم والتكنولوجيا كأسلحة فى المنافسة الدولية [٣٤] .

كما أدت هذه الثورة إلى تقسيم دولى جديد للعالم تحتل فيه الولايات المتحدة الأمريكية واليابان مكاناً متميزاً وتزداد فيه مشكلات الدول النامية،

وستزداد الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومما يزيد من خطورة هذه المشكلة أن "الدول النامية التى تشكل حوالى ٧٠% من سكان العالم لا تمتلك إلا حوالى ٦% من هذا التقدم العلمى والتكنولوجى الحادث فى الدول المتقدمة" [٣٥] ، كما أن إنتاجها العلمى والتكنولوجى لا يتعدى ١% من إنتاج العالم [٣٦] ، ومن ناحية أخرى فقد أدى هذا إلى زيادة هامشية الدول النامية، نتيجة لإنتاجه بدائل كثيرة للمواد التى كانت تنتجها هذه الدول.

وهذا يفرض على الدول النامية أن تعمل بكل الجهد لمسايرة التقدم العالمى فى مجال العلم والتكنولوجيا، ومحاولة الاستفادة من المعلومات المتاحة فى الدول المتقدمة، هذا إلى جانب السعى نحو تقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة فى هذا الجانب.

ولقد ترتب على التقدم العلمى والتكنولوجى الذي يشهده العالم فى السنوات الأخيرة العديد من النتائج التى انعكست على الجامعات بصفة خاصة ، وتتمثل فى زيادة كم المعرفة العلمية والتكنولوجية التى تواجه الطالب عند التحاقه بالجامعة وكذلك صعوبة التنبؤ بشكل التغيير بصورة دقيقة ، ومن ثم تجد الجامعة صعوبة فى تحديد ما قد يحتاج إليه عضو هيئة التدريس والخريج فى المستقبل ، ولعل من أهم أساليب التعليم المناسبة لهذه التغيرات ، التعلم الذاتى باعتباره السبيل الأكثر ملاءمة للتكيف مع هذا التغير بما يحقق للفرد إيجابياته وذاتيته مع استغلال كافة الوسائل التكنولوجية الحديثة [٣٧] .

كما يتحتم على التعليم الجامعى الخاص التطوير الشامل فى أهدافه وسياساته ، وإعادة تنظيم مناهجه وعلاقته بالمتغيرات المحيطة وخاصة فيما يتصل بالتطور التكنولوجى المتسارع ، وأن يعمل على تنمية تفكير المتعلم وتكوين عقلية ناقدة قادرة على التكيف مع التحديات العلمية والتكنولوجية ، وتكوين اتجاهات إيجابية نحو تطبيقاتها المجتمعية ، هذا بالإضافة إلى الاهتمام

بتخريج نوع جديد من المتخصصين ذوى التخصص العريض كبديل للخريج ذوى التخصص الضيق لمواجهة ترابط العلوم وتداخلها.

ويتطلب تطوير الجامعات الخاصة ضرورة ربط كلياتها الجامعية بقطاعات العمل المناظرة لها فيما يسمى بالتعليم المتبادل حيث يقوم الطلاب بالتردد بين كلياتهم وقطاع العمل الذى سوف يعملون به عند تخرجهم ويتكرر ذلك طوال فترات الدراسة الجامعية حتى يكتسب الطلاب المهارات المطلوبة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة .

وبصفة عامة فإن أى إصلاح أو تطوير لنظام التعليم الجامعى الخاص يتطلب أن نكون على وعى بنوع وسرعة التغير التكنولوجى ، مع إعادة تصميم المقررات بها بما يسمح بتطبيق التكنولوجيا المتطورة ، وتوفير التجهيزات الملاءمة والاعتمادات المناسبة هذا فضلا عن إعداد وتدريب الكوادر البشرية (أعضاء هيئة التدريس) لاستيعاب تلك التكنولوجيا ، مع الأخذ فى الاعتبار تدريب الطلاب على ممارسة النقد الأخلاقى لاستخدامات العلم والتكنولوجيا .

ثالثاً : العولمة وتحدياتها .

يعد مفهوم العولمة من المفاهيم الأكثر تداولا واستخداما حتى بين غير المتخصصين فى قضايا الفكر والثقافة ، وقد شغلت العولمة الناس كثيراً فى الفترة الأخيرة وأصبحت بمثابة موجة فكرية أو صرعه إعلامية ، ولعل مما ساعد على نشوء ظاهرة العولمة الثورة المعلوماتية والتكنولوجية ، وثورة الاتصالات التى تخطت الحدود التقليدية التى كانت قائمة من قبل بين الدول .

وتتعدد تعاريف العولمة بتعدد نشاطاتها فهى تقيم علاقات بين مستويات متعددة ومعقدة فى الاقتصاد والسياسة والثقافة ، إلا أن هناك ثلاث عمليات رئيسية تكشف عن جوهر العولمة : العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى جميع الناس ، والعملية الثانية تتصل بتذويب الحدود

بين الدول ، أما العملية الثالثة فتدور حول زيادة معدلات التشابه والتجانس بين الجماعات والمؤسسات والمجتمعات [٣٨] .

والعولمة في اللغة مأخوذة من التعولُم ، والعالمية ، والعالم ، وفي الاصطلاح تعني اصطباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع أقوامها وكل من يعيش فيها وتوحيد أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية من غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات والجنسيات والأعراق [٣٩] .

ولفظ العولمة ترجمة لكلمة *Globalization* المشتقة من كلمة *Globe* أى الكرة ، والمقصود هنا الكرة الأرضية ، ويتحدث علماء الاجتماع فى مجال التحديث عن *Global Culture* أى الثقافة العالمية والـ *Globalization* اصطلاحا باللغة اللاتينية تدل على مشروع لمركزة الكرة الأرضية فى حضارة واحدة [٤٠] .

ولقد أشار قاموس اكسفورد لمفهوم العولمة للمرة الأولى عام ١٩٩١ ، واصفا إياه بأنه من الكلمات الجديدة التى وردت خلال التسعينات ، ويستخدمها قاموس اكسفورد على أنها مرادف للكونية أو العالمية [٤١] .

ويعرف إسماعيل صبرى عبد الله العولمة بأنها " ما يتسم به عالم اليوم من التداخل الواضح والمتزايد لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدولة ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو إلى دولة معينة [٤٢] .

وقد استخدم مصطلح العولمة فى الأساس لوصف بعض الأوجه الرئيسة للتحول الحديث فى النشاط الاقتصادى العالمى .

وهذا ما يؤكده تقرير اللجنة الأوربية *European Commission* عام ١٩٩٧ ، فيرى أن العولمة هى " العملية التى عن طريقها تصبح الأسواق والإنتاج فى الدول المختلفة تعتمد كل منها على الأخرى بشكل متزايد بسبب

ديناميكيات التجارة فى السلع والخدمات وتدفق رأس المال والتكنولوجيا وهى ليست ظاهرة جديدة ولكنها استمرارية للتطورات التى تتابعت لفترة طويلة من الزمن [٤٣] .

وقد أوضح تقرير ديلور أن العولمة هى الواقع الأساسى لعالم اليوم ، والتى يعتريها بعد ذلك العديد من التناقضات والتوترات بين الكونى والمحلى والفردى ، والتقليد ، والحداثة ، والبحوث طويلة المدى ، والبحوث قصيرة المدى ، والتنافس ، والاهتمام بتكافؤ الفرص ، والتوسع الهائل فى مجال المعرفة [٤٤] .

ويعرفها أحد الباحثين الغربيين [٤٥] على أنها " اتجاه تاريخى نحو انكماش العالم وزيادة وعى الأفراد *Global Consciousness* بهذا الانكماش *World Shrinking* .

فالعولمة -إذن- مخطط يحاول توظيف التفوق التقنى للدول الغربية الكبرى لتمكين مصالحها ، كى تزداد قوة على حساب الدول الضعيفة ، حيث تسعى حركة العولمة إلى استنزاف ثروات هذه الشعوب الضعيفة وإخماد طاقاتها ، وإرهاب شعوبها ، وعرقلة مسيرتها الإصلاحية حتى تضمن الدول القوية تبعية الدول الضعيفة لها .

و بالرغم من أن موقع الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي ليس مطلقاً والاقتصاد العالمي متعدد الأقطاب ، إلا أن الإطار السياسي والأمني الدولي ذو قطب واحد وهذا ما جعل الأوربيين واليابانيين يخشون العولمة إذ يمكن أن تصبح العولمة عملية تبادل منافع عندما يتطور العالم إلى مرحلة تعدد الأقطاب المتكافئة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وعلى مستوى من الندية مع الولايات المتحدة الأميركية التي تعتبر أهم هذه الأقطاب في مواقع الهيمنة الرأسمالية [٤٦]

وتهدف ظاهرة العولمة بشكل عام إلى عملية تشغيل رأس المال عالمياً بحيث يصبح كل العالم سوقاً واحدة لمنتجين معينين متمثلين في الشركات الغربية

من خلال إلغاء الحدود والحواجز التشريعية والجمركية أمام حركة تنقل السلع ورؤوس الأموال وذلك لتعزيز الفجوة بين العالم الغني والعالم الفقير .

وتتجلى مظاهر العولمة فى عدة جوانب ، منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإتصالية والثقافية ، أما فى عالم السياسة فإن العولمة تنطوى على إضعاف التمييز بين المجالات الدولية والمحلية وظهور أشكال سيادية جديدة ، وإعادة تحديد وظائف ومهام الدولة القومية (٤٧) .

وبالنسبة لعالم الاقتصاد فهى تنطوى على اندماج أسواق العالم فى حقول انتقال السلع والخدمات ، والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق واحدة كالسوق الوطنية أو القومية (٤٨) .

أما فى السياق الاجتماعى فإن العولمة تنطوى على نشوء مجتمع مدنى انتقالى يجسد القبول المتزايد لاشتراك القطاع الخاص فى مختلف مجالات العمل العام ، وظهور الحركات الاجتماعية والمؤكدة للهوية ، والتى تحافظ على العلاقات والروابط بين بعضها البعض فى محاولتها لمجابهة أثار العولمة وتأثيرها على المجتمعات المحلية (٤٩) .

وتتمثل أهم التجليات الاتصالية للعولمة فى تدفق المعلومات والأفكار والمنتجات الثقافية من خلال البث التليفزيونى عبر الأقمار الصناعية إلى مختلف أرجاء العالم من سطوة على عقول الناس ، وتأثير فى اتجاهاتهم واستقطاب اهتماماتهم ، بل وتحكم فى مصائر المجتمعات والشعوب أحيانا ، وكذلك فى تنامى استخدام تكنولوجيا المعلوماتية وشبكاتها الحاسوبية مما جعل العالم قرية كونية ، تعيش على إيقاع يكاد يكون واحدا (٥٠)

أما التجليات الثقافية للعولمة فمن أبرزها ما أصبحت تحظى به الثقافة الغربية من هيمنة شديدة تجعلها رائجة فى كل مكان على وجه الأرض ومؤثرة فعليا فى حياة كل الأمم وأذواق أهلها وقيمهم وأنماط عيشهم وسلوكهم بفضل

ضخامة ورواج إنتاجها من الأفلام والبرامج التليفزيونية والموسيقى والبرامج الحاسوبية والمؤلفات الأدبية والفكرية [٥١] .

وبتحليل التعريفات السابقة لمفهوم العولمة نلاحظ الاختلاف الواضح بين المفكرين والباحثين على إيجاد تعريف شامل للعولمة ، فالبعض ينظر إلى العولمة من المنظور الاقتصادى والآخر ينظر إليها من منظور الهيمنة والسيطرة من جانب الدول الأكثر تقدما على الدول الصغرى والبعض ينظر إليها على أنها عالم بلا حدود سياسية أو اقتصادية أو ثقافية ، ويرجع سبب ذلك إلى أن العولمة مفهوم شمولي يذهب في جميع الاتجاهات لوصف حركة التغيير فى هذا القرن ، كما أن ظاهرة العولمة لها أوجه متعددة تتصل بحياة الإنسان الاقتصادية والثقافية والسياسية .

ولقد أفرزت العولمة بوضعها الراهن مجموعة من التحديات التى تؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية ، ولظاهرة العولمة العديد من القضايا ذات الارتباط بالنواحى التربوية ومن أهمها ما يلى

١- العولمة وسوق العمل .

٢- العولمة والهوية الثقافية .

٣- متطلبات التعليم الجامعى الخاص لمواجهة بعض تحديات العولمة

ويتناول الباحث هذه القضايا تفصيليا على النحو التالى .

١- العولمة وسوق العمل .

يركز بعض الكتاب والباحثين على البعد الاقتصادي للعولمة ، لأن مفهوم العولمة له علاقة وطيدة بالاقتصاد والرأسمالية ، بالإضافة إلى أن كل المؤشرات تشير إلى أن العولمة الاقتصادية هى الأكثر اكتمالا وتحققا من العولمة الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية ، ويبدو العالم اليوم معولم اقتصاديا أكثر مما هو معولم ثقافيا أو سياسيا .

والعولمة الاقتصادية تعنى بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمى الذى لم يعد يخضع اليوم للرقابة التقليدية ، ولم يعد يؤمن بالهيمنة المطلقة للدول على نشاطاته ، وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمى ، حيث بلغ النشاط الاقتصادى العالمى مرحلة شبه الاستقلال التام عن الدولة ، لذلك فإن انتقال مركز الثقل الاقتصادى من الوطنى إلى العالمى ومن الدولة إلى الشركات والتكتلات الاقتصادية يمثل جوهر العولمة الاقتصادية [٥٢] .

وقد شهد النظام الاقتصادى العالمى خلال التسعينات بروز مجموعة من الاتجاهات الاقتصادية الجديدة مثل الاتجاه نحو نظام الاقتصاد الحر ، والخصخصة والاندماج فى النظام الرأسمالى كوسيلة لتحقيق النمو ، وتحول المعرفة والمعلومة إلى سلع استراتيجية وإلى مصدر جديد للربح ، وتحول اقتصاديات الدول المتقدمة من التركيز على الصناعة إلى التركيز على الخدمات وبروز ثلاث تكتلات تجارية رئيسية يتركز حولها الاقتصاد العالمى ، وبروز منظمة التجارة العالمية والشركات دولية النشاط وغيرها [٥٣] .

وجدير بالذكر أن اقتصاد العولمة يؤثر على طبيعة سوق العمل حيث حدثت تغييرات كبيرة فى تنظيم العمل ، وأصبحت الوظائف أو الحياة الوظيفية غير محددة المعالم وهذا يعنى اضطرار العاملين للتكيف مع تلك الحياة الوظيفية غير محددة المعالم ، كما أن من يكتسب مهارات جديدة يتطلبها سوق العمل يتمتع بموقع أفضل ، وعلى النقيض من ذلك فالعمال غير الماهرين لا وجود لهم فى ظل تلك الحياة الوظيفية غير محددة المعالم كما كانوا من قبل فى ظل الحياة الوظيفية التقليدية [٥٤] .

بالإضافة الى ذلك تعرض المركز الوظيفى للعامل للخطر بصفة مستمرة من منطلق أن فرص العمل لا تستمر لفترات طويلة ، كما أن طبيعة العمل نفسها قابلة للتغير ، فبدلا من مهنة واحدة وتخصص دقيق لا يتغير فى إطار الحياة

الوظيفية أو العملية للإنسان يصبح الاحتمال الأرجح أن يغير الإنسان مهنتـــه أو تخصصه عدة مرات ، وهذا يعنى أنه يتعين على الفرد مراقبة فـــرص العمـــل بصفة دائمة من أجل البحث عنها والعثور عليها

ومن ناحية أخرى هناك توقع لتغير نمط العمالة فى المستقبل للتأكيد أكثر على أعمال الخدمات والتطوير والبحث لتصل إلى حوالى ٨٠% مـــن إجمـــالى العمالة مع قيام الآلات بكثير من الأعمال والوظائف التى كـــانت حكـــرا علـــى الإنسان (٥٥) .

كما كان من نتائج التقدم التقنى والعلمى المصـــاحب للعولمـــة تـــأثيرات متنوعة أهمها بروز مهن جديدة واختفاء أخرى ، وتغير طريقة أداء المهن حتـــى التقليدية منها وذلك باستخدام الحاسبات فى ممارسة المهن أو إدارة المشـــاريع ، وكذلك تغير مغهوم مكان العمل وبروز العمل فى المنزل ، كما تـــأثرت منـــاهج التعليم التى تقود إلى مهن متغيرة المحتوى وأدواته وأنماطه ، وضرورة التعليـــم مدى الحياة ، وإمكانات إعادة التأهيل وفقا لحاجات سوق العمل المتغيرة .

ومع نمو العولمة يزداد تركز الثروة وتفاوت الدخل ، وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعا لا مثيل له ، فقد ورد فى تقرير عن التنمية البشـــرية فـــى ١٩٩٨ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائى أن أكبر ٢٠٠ ملياردير فـــى العالم اليوم لديهم ثروة تساوى ما لدى ٤٧% من أفقر سكان العالم والذين يبلـــغ عددهم ثلاثة مليارات نسمة تقريبا وهذا يتطلب نظاما وطنيا وعالميا للتعليم يكون انعكاسا لهذا الفارق (٥٦) .

ويظهر هذا التفاوت الكبير في تزايد عدد المليارات ونموها فـــي ظـــل العولمة فتشير الإحصاءات أنه في عام ١٩٩٨ كان في الولايات المتحدة وحدها ١٧٠ ملياردير بينما لم يكن عددهم في عام ١٩٨٢ يزيد على ١٣ مليـــاردير . ويكفي ان ملياردير واحداً هو بيل جيتس رئيس شركة ميكروسوفت يملك ثـــروة

ما يعادل صافي ثروات ١٠٦ مليون مواطن أمريكي أي ثلث السكان تقريبا وبقياس اخر فان هذه الثروة يمكن ان تعادل او تزيد على صافي ثروات مليار مواطن هندي [٥٧] .

وتجدر الإشارة أنه فى ظل سياسات السوق الحرة تزداد البطالة حيث تحاول جميع القطاعات والشركات على المستوى العالمى أن تتنافس وتتصارع من أجل خفض كلفة الانتاج من خلال الاستخدام الموسع لأجهزة الكمبيوتر مما أدى إلى الاستغناء عن عشرات الآلاف من الوظائف والمهن التى يقوم بها العمال

فعلى سبيل المثال كانت "مذبحة العمال" قاسية جدا فى البنوك وشركات التأمين فى قطاع صناعة برامج الكمبيوتر فقد بدأت كبرى الشركات المتخصصة فى هذا المجال فى إحلال العلماء الهنود ذوى المرتبات المتدنية مكان العلماء الأمريكيين ، وحينما ضايقتهم الحكومة الأمريكية فى هذا السلوك ، نقلت هذه الشركات جزءا من أنشطتها إلى نيودلهى وهكذا فى صناعات كثيرة مثل صناعة الصلب، السيارات ، الأجهزة الإلكترونية ،شبكة الاتصالات الهاتفية) فقد أدت حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود دون قيود إلى العصف بالعمالة والإطاحة بها بعيد إلى الشوارع الخلفية للبطالة [٥٨] .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية أغلقت شركة جنرال موتورز على سبيل المثال (٢١) معملاً ، وسرحت (٢٠٠٠٠) عاملاً ، و(١٠٠٠٠) كادراً ، كما ألغت شركة أ ب م (٢٠٠٠٠) مكان عمل [٥٩] .

وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة ، ففى ألمانيا قد ضاع فى القطاع الصناعى فى الفترة الواقعة بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٤ أى فى ثلاث سنوات فقط ما يزيد عن مليون فرصة عمل ، وفى عام ١٩٩٦ زاد عدد السكان الذين يبحثون عن فرصة عمل فى بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على ٤٠ مليون مواطن [٦٠] .

وهكذا لم يكن الانخفاض العالمى فى مستويات المعيشة نتيجة لندرة المواد الإنتاجية ، كما كان الحال فى الفترات التاريخية السابقة ، وإنما يرجع فى جزء كبير منها إلى حلول الآلات والتقدم التكنولوجى محل الإنسان .

وبالنظر إلى الدول العربية بصفة خاصة نجد أن هناك حوالى ١٢ مليون عاطل وبمعدل عام للبطالة يبلغ قرابة ١٤% طبقا لإحصاءات ١٩٩٧ ، فلم تعد الدول العربية ملزمة بتعيين خريجيها وتخلت عن ذلك فى إطار السوق الحر ونجم عن ذلك تفشى البطالة بين خريجى مؤسسات التعليم العالى عاما بعد آخر ، ونقص الدافعية لدى المتعلم لإنجاز ما يجب أن يتعلمه ، طالما أن ما يتعلمه لن يشبع طموحاته التى ظل يحلم بها لمدة ست عشرة سنة أو أكثر قضاها فى التعليم بمستوياته الثلاثة (٦١) .

إن التغيرات فى الهياكل الاقتصادية والمالية التى أفرزتها العولمة الاقتصادية ، أصبحت كثيفة التأثير على الدولة الوطنية ، فلم تعد الأسواق المحلية قوة حمائية لشعوبها ، ولم يعد للانتماء استقلالية ، وفى ظل العولمة يختفى دور المصمم أو المبدع ليحل محله مروج السلع وبائعها تلك السلع التى تنتجها الشركات متعددة الجنسيات .

وفى ضوء مما سبق يتضح أن التحدى الحالى هو الدخول فى سوق عالمية واحدة منطقها الوحيد التنافس ولهذا يجب معرفة متطلبات السوق واحتياجات المستهلكين فى ظل اقتصاد السرعة ، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا عن طريق التعليم الجامعى من خلال إعداد خريجيين لديهم مهارات جديدة ، ويتمتعون بصفات تجعلهم باحثين عن المعرفة وقادرين على إيجاد وظائف فى سوق العمل التى تتغير باستمرار ، وثمة حاجة إلى برامج تتصف بالتنوع والمرونة بما يتناسب مع التطورات المحتملة فى عالم العمل .

٢- العولمة والهوية الثقافية :

لظاهرة العولمة تبعات وآثار لعل من أهمها النقل الثقافى بين الدول وبعضها ، وتصدير اتجاهات وقيم قد ترفضها مجتمعاتنا العربية ، لما لها من تأثير سلبى على الهوية الثقافية ، وقد تقبلها لما لها من إيجابيات .

وتعنى كلمة هوية -الذات- وذات الشيء حقيقته وخاصته ، ومعناها فى الأساس التفرد ، والهوية الثقافية هى التفرد الثقافى ، بكل ما يتضمنه معنى الثقافة من عادات وأنماط سلوك وميل وقيم ونظرة إلى الكون والحياة [٦٢] .

والهوية يمكن التعبير عنها من خلال سمات كثيرة ومختلفة ، فقد يعبر عنها من خلال الدين أو اللغة أو الدولة أو الوطنية أو القومية ، وكل هذه الخصائص متغيرة حسب طريقة استخدامها وتوظيفها ، لذلك يمكن لمجتمع واحد أن يبدل هويته حسب المراحل التاريخية والظروف الحاكمة له [٦٣] .

والعولمة الثقافية تسعى إلى فرض ثقافة الغرب ومحو الثقافات الأخرى التى تتعارض معها ، وبخاصة ثقافة الدول الصغرى تحت وطأة الغزو الثقافى العالمى ، وغالبا ما تعجز هذه الدول عن وقاية نفسها من تأثيرات الثقافة الوافدة ، فتضطر إلى التخلى التدريجى عن سماتها وقيمها الثقافية لصالح الثقافة العالمية [٦٤] ، فالعولمة الثقافية تؤدى إلى الانقسام والتفكك فى الأبنية الثقافية للشعوب ، فضلا عن محاولة طمس معالم الثقافة الوطنية

كما تسعى العولمة إلى سحق الهوية والشخصية الوطنية وإعادة تشكيلها فى قالب هوية وشخصية عالمية يفقد فيها الفرد جذوره ويتخلى عن ولائه وإنتمائه وتقوم بهذه المهام وسائل الإعلام المختلفة ، كما تساعد القنوات الفضائية والانترنيت فى تسويق الثقافة وترويجها على نطاق العالم .

والثقافة العالمية ليست شيئا سوى الثقافة الغربية ، أو هكذا يراد أن تكون ثقافة تعميم ، وذوقا واحدا يفرض على جميع البشر وتلغى فيها الاختلافات والتمايزات الحضارية وتجاوز الخصوصيات الاجتماعية [٦٥] .

ولقد نتج عن ذلك اندثار ثقافات محلية أو ضياع بعض عناصر ثقافات محلية أخرى ، أو صراع بين ثقافات وقوميات وعصبيات ، وصاحب ذلك مشكلات منها ظاهرة الاغتراب بين الشباب ، والبحث عن الهوية والذاتية الثقافية [٦٦] وفى ضوء ذلك كان على العملية التعليمية الجامعية أن تحافظ على الذاتية الثقافية دون عزلة عن الحضارة العالمية المعاصرة فى توازن دقيق ومدروس بين عناصر الثقافة القومية والثقافة العالمية .

وتمثل العولمة تحديا ثقافيا غير مسبوق ، تحديا ذو طابع خاص قائم على الاجتياح الثقافى ، ويتم هذا الاجتياح على ثلاث آليات هى [٦٧] : -

الآلية الأولى : تفقد الدول الصغيرة ثقافتها تحت ضغط الاجتياح الثقافى العالمى ، وتبدأ فىالتخلى بالتدريج عن خصائصها الثقافية لصالح الثقافة العالمية .

الآلية الثانية : الانقسام والتفكك الداخلى ، وظهور الشروخ والصدع الثقافية والحضارية ، وظهور الثقافة الوطنية فى صورة باهتة فى الوقت الذى تظهر ثقافة العولمة الزاهية الألوان

الآلية الثالثة : ظهور روابط وأدوات تحليلية مهمتها الرئيسية العبور إلى الثقافة العالمية، والوصول بالفكر الثقافى العالمى إلى كل أرجاء المعمورة .

وهكذا تعد العولمة إحدى التحديات التى تقف أمام بناء المجتمعات التقليدية ، لأنها تحطم قدرات الإنسان ، وتجعله إنسانا مستهلكا غير منتج ينتظر ما يجود به الغرب من سلع جاهزة الصنع ، بل تجعله يتباهى بما لا ينتجه ، فهو القادر على استهلاك ما لا يصنعه مما يشكل لديه قيم الاتكالية ، والتواكل والتطلع إلى اقتناء السلع الاستهلاكية التى تتغير يوميا ، ومن هنا يأتى دور التربية بوجه عام فى تأصيل الهوية الثقافية العربية لدى أبناء الأمة مع الأخذ بما هو إيجابى من مظاهر الثقافة العالمية .

٣- متطلبات التعليم الجامعى الخاص لمواجهة بعض تحديات العولمة .

لم يعد التعليم فى عصر العولمة مقتصرا على نقل المعرفة من جيل لجيل أو من دولة متقدمة إلى دولة متخلفة ، فمسألة النقل لم تعد هى الوسيلة التى يمكن من خلالها تكوين العقلية الناقدة المبدعة ، فلابد وان يتطور النظام التعليمى من مجرد الحفظ والتلقين للمعلومات إلى التركيز على منهجية التفكير العلمى وتكوين العقلية الناقدة التى يمكن من أن تتعامل مع المعلومات بحيث توظفها وتصنفها وتستطيع أن تولد معارف جديدة (٦٨) .

وبالرغم من أن الجامعة تقف على قمة الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الوعى بثقافات ولغات معينة ، فإن من تحديات التعليم فى العصر الجديد هو الربط بين قاعدة الفهم المتطور للمصالح الوطنية والأبعاد الدولية لذا ينبغى أن يوفر التعليم الجامعى الخاص تعليما أرقى يحافظ على الهويات المستقلة ويعمل مع ذلك على جذب تلك الهويات داخل كل أوسع وأكثر شمولا يحترم كلا من الثقافات المتميزة والبيئة متعددة الثقافات (٦٩) .

والتعليم الجامعى الخاص فى ظل العولمة يجب أن يتسم بخصائص ومواصفات دولية وأن يكون قادرا على تكوين الكوادر البشرية التى يمكنها فهم المتغيرات الجديدة فى البيئة الدولية والتعامل معها ، وقد كشفت اليونسكو فى تقريرها " عن التعليم الصادر فى عام ١٩٩٥ أن الغرض السامى من التعليم فى القرن الواحد والعشرون هو القدرة على " غرس وتنمية الطاقات المبدعة فى كل فرد وفى الوقت ذاته ، الإسهام فى تطوير تماسك المجتمع ، فى زمن تزداد عولمته يوماً بعد يوم" (٧٠) .

كما يجب أن يراعى التعليم الجامعى الخاص الكثير من الاعتبارات المهمة والتركيز على دور التدريب لمواجهة المشكلات المحلية ومتطلبات السوق

العالمية ، كما يجب التركيز على ما يعرف بتعليم المستقبل وما يعرف بصناعات المستقبل والتى تتطلب الجودة الشاملة فى العنصر البشرى .

وفى إطار عصر العولمة فإن عملية التعليم – التعلم لابد أن تتغير حتى تتواءم مع متطلبات القرن الحادى والعشرون ويمكن رصد عشرة تحولات واجبة هى [٧١] :-

التحول من الجمود إلى المرونة ، التحول من ثقافة الاجترار إلى ثقافة الابتكار ، التحول من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الاتقان والجودة ، التحول من التجانس والتنميط إلى التنوع والخصوصية ، التحول من التعلم محدود الأمد إلى التعلم مدى الحياة ، التحول من التعلم المعتمد على الآخر إلى التعلم المعتمد على الذات ، التحول من ثقافة التسليم إلى ثقافة التقويم ، التحول من السلوك الاستجابى إلى السلوك الايجابى ، التحول من استهلاك المعرفة جاهزة الإنتاج إلى إنتاج المعرفة ويشمل ذلك إنتاج التكنولوجيا ، التحول من التعليم المعتمد على الإجبار إلى التعلم من خلال الديمقراطية والمشاركة والاختيار .

وأكد تقرير اليونسكو عام ١٩٩٦ أن التعلم هو الكنز الكامن وأن الحياة فى القرن الواحد والعشرين ستعتمد على أربعة ركائز هى [٧٢] :-

- تعلم لتكون .
- وتعلم لتعرف .
- وتعلم لتعيش .
- وتعلم لتعمل .

ومن الأمور الهامة لمواجهة تحديات العولمة هو تطوير المناهج الدراسية بالجامعات الخاصة تطويرا شاملا مع تزويدها بمختلف المواد التعليمية وبمجموعة من المواد للتكيف مع توجهات العولمة ومثال ذلك الحاسب الآلي ، علوم الاتصال ، تكنولوجيا المعلومات ، التربية الدولية ، ثقافة المقارنة [٧٣] .

وقد تتطلب اتجاهات العولمة نشر وتوزيع نظام حديث للاتصال وآليـــة خاصة للبيانات بين مؤسسات التعليم الجامعى ، وإتاحة سوق عامة للمنشـــورات الجامعية التى تضيف حوافز للتبادل المتنامى للبحوث ونتائجها [٧٤] .

وتتطلب العولمة الاهتمام بالبعد العالمى فى مقررات التعليـــم الجـــامعى الخاص وبخاصة فى مجالات التعليم التجارى والزراعى مع إتاحة مجال أكـــبر للمقررات التى تساعد على تكوين فهم أفضل للعالم كالتاريخ والسياسة والاقتصاد مع تنمية مفاهيم جديدة وقيم مثل التفاهم والتسامح والتعاون مع الآخرين .

وتقع على عاتق الجامعات الخاصة فى عصر العولمة تـــأكيد الذاتيـــة الثقافية من خلال تأكيد عناصر اللقاء والتكامل بين التراث بعد تحديده والحـــاضر بعد نقده واستخلاص ما فيه من قيم إيجابية والتجربة العالمية ولا سيما فى مجـــال العلوم والثقافة وآمال المستقبل العربى ومستلزمات بنائه ومن جانب آخر مـــزج عناصر التفاعل بين قيم التراث العربى الاسلامى والقيم الايجابية البـــارزة فـــى الحضارة الحديثة .

وعليه فإن جامعات اليوم مطالبة بخلق بيئة جديدة للتعليم تتصف بالمرونة والاستجابة المناسبة لرغبات الأفراد والجماعات فى المجتمع مع تنويع الـــبرامج التعليمية وتكيفها للمتطلبات الاجتماعية والاقتصاديـــة الملحـــة فـــى المجتمـــع ، والتركيز على تعلم مهارات كيفية التعلم الذاتى للأفراد .

رابعاً : التكتلات الاقتصادية الدولية .

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين تغـــيرات هائلـــة فـــى المجال الاقتصادى سواء على المستوى الفكرى أو مستوى الأداء والإنتاج ، فـإذا تأملنا خريطة العالم لوجدنا أن هناك الكثير من التكتـــلات الاقتصاديـــة ســـواء الإقليمية أو الدولية قد طفت على السطح والتي جاءت إقامتها من أجـــل تحقيـــق المكاسب الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء فيها .

وتنمو هذه التكتلات وتتوسع بشكل مذهل ، حيث تسمح بضم المزيد من دول العالم إلى عضويتها ، كما تقوم بتعميق الصلات بين أعضائها وذلك من خلال تحقيق التكامل الاقتصادى وإزالة الحواجز الجمركية وتبنى سياسات موحدة فى القطاعات الاقتصادية والمصرفية ، بالإضافة إلى توحيد السياسات الخارجية والنقد والأسواق المالية وغيرها [٧٥] .

ولا يقتصر الأمر على مجرد تكوين هذه التكتلات الاقتصادية ، بل إن اتجاها بدأ يظهر للتكامل بين هذه التكتلات مع غيرها ، وذلك للاستفادة من المزايا التجارية والأسواق المشتركة لكل منهما .

فعلى المستوى الأوربى توصلت مجموعة من دول أوربا الغربية إلى إنشاء وحدة أوروبية كبيرة ، فكانت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب لعام ١٩٥١ ثم معاهدة روما ١٩٥٧ بإنشاء الجماعة الأوروبية ثم السوق الأوربية الموحدة في يناير ١٩٩٣ ، والعملة الموحدة اليورو التي تم تداولها أول يناير ٢٠٠٢ وبدأت عضوية المجموعة بست دول هي بلجيكا وألمانيا الغربية ولوكسمبورغ وفرنسا وإيطاليا وهولندا ثم تحولت إلى أكبر تجمع سياسي واقتصادي وأمني في أوروبا يضم في عضويته خمس عشرة دولة [٧٦] .

ويهدف هذا الاتحاد إلى تنظيم شامل لهيكل الاستثمارات الأوروبية ، مما أدى إلى عملية لم يسبق لها مثيل من الاندماج وعمليات الاستثمار والمشووعات المشتركة ليس فقط فى مجال الصناعة ، وإنما فى مجالات البنوك والتأمين والتعليم والصحة وغيرها [٧٧] ، كما فتح هذا الاتحاد المجال للشركات المتعددة الجنسيات أن تنشئ فروعاً لمصانعها ومكاتبها فى دول هذا الاتحاد لتعامل معاملة الشركات الأوروبية ضمن هذا الاتحاد .

وفى أمريكا الشمالية ، وقعت اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا وعرفت باسم (NAFTA) فى أغسطس ١٩٩٢ وتضم ثلاث دول هى الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، المكسيك فى سوق واحدة كبيرة وترجع أهمية هذا التكتل

الاقتصادى إلى ما تتمتع به دوله من كثافة بشرية وقوة شرائية استهلاكية ، رغم التباين الشديد بين قدرات دول مجموعته [٧٨] .

وتتمثل توجهات هذا التكتل فى تحرير التجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء من القيود الجمركية بشكل متدرج ، وزيادة التجارة البينية بين أعضائه على حساب الاستيراد من خارجه، وتخفيف القيود المفروضة على تدفق الاستثمارات فيما بينها.

وقامت في دول أمريكا اللاتينية عدة محاولات لخلق تكتلات اقتصادية تسمح لها بتنمية حقيقية تساعدها على اتباع سياسة مستقلة تجاه المشاكل الاجتماعية ، وقد نجحت البرازيل والأرجنتين والأوروجواى والباراجواي عام ١٩٩٥ في تكوين أول تجمع اقتصادي حقيقي أطلقوا عليه اسم (ميركوسور) أى (سوق الجنوب) ، هذه السوق لها حجمها الذي يمكنها من القيام كتجمع اقتصادي إقليمي رغم العدد القليل لأعضائها، حيث يصل حجم انتاجها الى ما يزيد عن ٨٠٠ مليار دولار [٧٩] .

وشهدت آسيا قيام رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) التي تأسست في أغسطس عام ١٩٦٧ بالعاصمة التايلاندية بانكوك وتضم عشر دول ، وقد صارت الرابطة واحدة من التكتلات الاقتصادية والتجارية المؤثرة في العالم، حيث تعتبر رابطة دول آسيان من اكبر المصدرين لخمس سلع زراعية على الأقل ، وأبرز ما يميز رابطة دول جنوب شرق آسيا النمو السريع في المنتجات الزراعية وارتفاع معدلات نمو رأس المال المادي والبشري وارتفاع نمو الصادرات من السلع المصنعة [٨٠] .

وتواصل بعض الدول الأفريقية جهودها فى إقامة تكتلات اقتصادية جديدة ، ومراجعة ما هو قائم منها وأبرز هذه الجهود مجموعة الكوميسا التى تضم خمس عشرة دولة وتهدف إلى إقامة سوق أفريقية مشتركة [٨١] وذلك بإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء .

وعلى صعيد رابطة منتدى التعاون الآسيوى الباسيفيكى (APEC) فقد أنشئ هذا التجمع فى عام ١٩٨٩ ليمثل أكبر منطقة للتجارة الحرة بالعالم تزول بها كافة الحواجز التجارية بحلول عام ٢٠٢٠ ويضم أكبر ثلاث قوى اقتصادية بالعالم (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين) هذا بالإضافة إلى نمور آسيا (هونج كونج وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند وإندونيسيا) مواطن أسرع الاقتصاديات نموا فى العالم [٨٢] .

ويهدف هذا التجمع إلى تحرير التجارة بين دولة بإزالة كافة الحواجز بين الدول الأعضاء، على أن تبدأ الدول الصناعية المتقدمة وهى الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا واليابان ، واستراليا بإزالة الحواجز بحلول عام ٢٠١٠م، ثم يلحقها باقى الأعضاء بعد ١٠ سنوات مراعاة لظروفها الاقتصادية الخاصة، كما يهدف هذا التكتل إلى حرية انتقال العمالة ورؤوس الأموال وزيادة حجم الاستثمارات المتبادلة بين الدول الأعضاء[٨٣] .

وعلى الصعيد الاقليمى العربى ، وجدت الدول العربية نفسها مدعوة إلى الانخراط فى إطار تكتل إقليمى يسمح لدول المنطقة بالوقوف فى وجه المنافسة الشديدة القادمة من التكتلات الدولية الكبرى لتحقيق الأهداف التنموية ، وفى هذا السياق كان موضوع السوق الشرق أوسطية أو النظام الشرق أوسطى غطاءً اقتصاديا لتحقيق أهداف اقتصادية متبادلة بين الأطراف الداخلة فى هذا النظام ويتيح لدول المنطقة إعادة توجيه مواردها نحو التنمية المنشودة [٨٤]

وعلى المستوى العربى ، فقد قامت جامعة الدول العربية في عام ١٩٥٧ باعتماد اتفاقية الوحدة الاقتصادية بحضور ممثلى دول مصر وسوريا ولبنان وليبيا والسعودية والعراق واليمن والكويت وتونس والسودان والمغرب والأردن ، وفى عام ١٩٦٢ وقعت مصر وسوريا والكويت والأردن والمغرب والعراق واليمن على إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وصدقت عليها بعد ذلك عدا

المغرب ، ودخلت الاتفاقية فى عام ١٩٦٤ حيز التنفيذ [٨٥] ، وشكلت الجامعة أول تعبير مؤسسي عن النظام الاقليمي العربي ، وهو التعبير المؤسسي الأكثر أهمية والمستمر حتى الآن .

كل هذه التكتلات أضحت ظاهرة عالمية تسعى كل دولة إلى الانضمام إلى إحداها بغية شق طريقها للسير فى النظام العالمى الجديد فى إطار هذه الاقتصاديات الضخمة ، خاصة وأن هذه التكتلات تتحكم فى غالبية اقتصاديات العالم .

وقد صاحب هذا التقدم الاقتصادى السريع ظاهرة تغير الملموس فى بنية المهن وطبيعتها حيث اختفت بعض المهن وظهرت أخرى ، ولم تعد المهن اليوم تتطلب الجهد العضلى والقوة الجسمية ، وإنما تتطلب دقة التفكير وبدرجة عالية .

مما يفرض على مناهج الجامعات الخاصة فى مصر أن تكون شديدة المرونة ، سريعة التكيف مع الظواهر والمواقف الجديدة بحيث تكون تبعا لحاجات وتوجهات المجتمع والعالم من حولها وملبية لحاجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الاقتصادية بوجه عام .

كما فرضت هذه التطورات ضرورة تخريج نوعية معينة من الخريجين ذات مواصفات وشروط محددة معترف بها عالمياً بحيث تكون قادرة على بلوغ آفاق التميز والتفوق ، والالتحاق بسوق العمل المتغير بقطاعاته الإنتاجية والخدمية .

حيث أن النظام الاقتصادى الجديد يحتاج إلى خريجين ذوى قدرات معينة عالية مثل القدرة على التخيل والاستنباط والقدرة على الاكتشاف والابتكار وغيرها حتى يمكنهم التنقل من دولة إلى أخرى للعمل فى الشركات العالمية، حيث يتطلب السوق العالمية نوعية معينة من العمالة ذات قدرات ومهارات علمية وبحثية عالية، بحيث تكون قادرة على المنافسة العالمية .

ويرتبط بنوعية خريجى الجامعات الخاصة عملية التخطيط للقوى للبشرية والذى يتضمن تحديد نوع ومستوى التعليم المطلوب لمختلف المهن ، ويتم هـــذا عن طريق تحديد البرامج الدراسية للخريج ، وهذا يحتاج من خبراء التعليم وضع توصيف محدد لمختلف المهن وتحديد مستوى التعليم اللازم لخريجى كل مهنـــة من هذه المهن .

وقد اهتمت التكتلات الاقتصادية وبخاصة دول الاتحاد الأوروبى بإضفاء البعد الدولى على المقررات الدراسية المختلفة بالمراحل التعليمية لتعزيز التفـاهم والتعاون والسلام الدوليعلى الصعيد العالمى، هذا بالإضافة إلى إضفـــاء البعـد الدولى على المقررات الدراسية المتعلقة بالسوق العالمية (٨٦) .

ومن هنا ينبغى على التعليم الجامعى الخاص تقديم مناهج دولية عـــابرة القومية ، بل يشمل كذلك إدخال الملامح الدولية على المناهج وتكنولوجيا التعليـم وأشكال التقييم ومعاييره هذا بالإضافة إلى تيسير الحراك الأكاديمى الدولى عـن طريق تشجيع عمليات الانتقال للطلاب والباحثين والمعلمين بين دول العالم

وهذا ما اتجه إليه التخطيط التربوى للمؤسسات الجامعية فى كثير مـــن دول العالم وذلك بالتركيز على تطوير المعرفة التخصصية العالميـــة ، وتزويـد الطلاب بالكثير من الثقافات الأخرى ، وإعداد برامج مهنية تتواءم مـــع الســوق العالمى ، وإدماج مؤلفات دول أخرى مع المناهج المحلية ، والاهتمام باللغـــات الأجنبية ، وبالتقنيات الحديثة والتكنولوجيا العالمية، والتعاون الدولـــى والتفـاهم الدولى وغيرها (٨٧)

وهذا فرض على الجامعة الخاصة ضرورة تنويع البنى والأشكال وذلك بسبب احتياجات سوق العمل المتغيرة باستمرار والتى حتمت توفير التدريب فـى مجالات مهنية وتكنولوجية وإدارية جديدة نتيجة للطابع العالمى والإقليمى الـــذى اتخذه الاقتصاد. وهذا أيضاً يستوجب أسلوباً فى التعليم يركز على الكيف أكـــثر

من مجرد الكم وإتقان المهارة ، ويركز على تمكين الفرد من اختيار العمل المناسب لقدراته والتكيف مع الظروف المتغيرة ، كما يفرض تركيزاً على تمكين الأفراد من مهارات التعليم الذاتى والاستقلالية والإبتكارية فى التعليم .

خامساً : التحولات الديمقراطية .

إن النظام العالمى الجديد وما تبعه من متغيرات وتحديات تمثلت فى العولمة بأبعادها والتنافسات الاقتصادية والثورة المعلوماتية والتقدم العلمى والتكنولوجى أدت جميعها إلى تطور مفهوم اليدمقراطية بما يمكن تسميته بالتحول الديمقراطى الجديد على المستوى العالمى والتى بدت مظاهره بالمشاركة السياسية للشعوب فى تقرير مصيرها وإتاحة الفرصة الكاملة أمامها للتعبير عن إرادتها وحريتها وأن تصدر قراراتها بنفسها .

ويعد التحول الديمقراطى وحرص الجماهير العريضة على حقوقها الإنسانية فى التعليم والعمل من أهم التحولات العالمية ، حيث تسعى أغلب دول العالم اليوم إلى مزيد من المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى إدارة مقدرات حياتها والحصول على حقوقها فى الحرية بكافة جوانبها [٨٨]

ولقد استقر الفكر السياسى الاجتماعى بخصوص مفهوم الديمقراطية على أن الديمقراطية تتجاوز الأشكال الدستورية والتنظيمية المرتبطة بها (تعدد الأحزاب - جماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدنى- الحريات العامة - الانتخابات الحكومية - استقلال القضاء) إلى اعتبارات ثقافية وقيمية وهو ما يسمى بالثقافة السياسية [٨٩] .

وفى ضوء هذا المفهوم فإن عملية التحول الديمقراطى التى يشهدها عدد كبير من الدول الأفريقية ودول شرق أوربا ، تشير إلى تضمين ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية فى النواحى السياسية ، ويمثل ذلك تعديلات

دستورية وتنظيمية فقيم الطاعة والوحدة التى تسود الحزب الواحد ، يحل محلها قيم التعدد والتنوع والتنافس .

وقد اجتاحت الثورة الديمقراطية الجديدة مجتمعات الدول الاشتراكية ودول شرق أسيا ، وبعض دول أمريكا اللاتينية ومجتمعات أخرى فى دول العالم الثالث مثل كوريا ، وتايوان ، والفلبين ، والمجر وغيرها، ونتيجة لهذه التحولات الديمقراطية السريعة اتجهت المانيا الشرقية والغربية إلى الوحدة خلال فترة قصيرة ، وظهرت أوروبا الموحدة ، كما تحول عدد متزايد من الدول إلى قبول تعدد الأحزاب باعتبارها شرطاً للتطور الديمقراطى، فسقوط الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية الشرقية شكك فى مدى ما يوفره نظام الحزب الواحد من ضمانات ضرورية للمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان وغيرها (٩٠) .

ومن ثم فإن التحول الديمقراطى اليوم لم يعد مجرد استجابة لمطالب فئات وطبقات جديدة ترغب فى المشاركة السياسية والمشاركة فى صنع القرار ، ولكن هذا التحول أصبح ضرورة وشرطاً لتحقيق الثورة التكنولوجية وثورة التكتلات الاقتصادية ، ولتحقيق الوحدة والتكامل بين أقطار الأمة (٩١) .

ونظراً لسيطرة الدول ذات النظام الديمقراطى الغربى على هذه التكتلات ، فإنها تشترط على أى دولة ترغب فى الانضمام لهذه التكتلات أن تحدث تغييراً ديمقراطياً فى نظام الحكم ليتوافق مع باقى الأعضاء ، بل إن ميثاق بعض المنظمات الإقليمية ينص على التزام الدول الأعضاء بمساندة ودعم الممارسة الديمقراطية للدول المشاركة فى المنظمة، كما تشترط هذه المنظمات على أنه فى حالة حدوث أى تراجع فى المسار الديمقراطى لأى دولة من الدول الأعضاء ، يجب استعادة الديمقراطية فى أقرب وقت عن طريق إجراء انتخابات حرة وبمساندة باقى الأعضاء(٩٢).

ولاشك أن التحولات الديمقراطية يمكن أن توجه اهتمام العالم الغربى إلى التطورات الحادثة فى شرق أوربا وغيره من البلدان ، وبالتالى قد ينعكس ذلك على المعونات الاقتصادية التى تقدمها دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية إلى بعض المجتمعات العربية ومنها المجتمع المصرى .

ومن المتوقع أن يتحول الجزء الأعظم من هذه المعونات إلى دول أوربا الشرقية ، كما ستتأثر العمالة العربية ومنها المصرية من جراء انفتاح دول شرق أوربا على الولايات المتحدة الأمريكية حيث من المتوقع أن تستقطب دول غرب أوربا العمالة الفنية الماهرة ذات الأجور المنخفضة والقادمة من أوربا الشرقية بما تمثله من فرص تجارية واستثمارية كذلك هناك تنافس فى الأسواق نتيجة الانفتاح الاقتصادي وما يترتب عليه من ضرورة تحسين كم وكيف المنتجات أو الصادرات التى كانت تعتمد عليها مصر فى الحصول على العملة الصعبة لتسهيل إدارة مشروعاتها ومنها المشروعات التعليمية [٩٣] .

بيد أن خبرة عملية التحول الديمقراطى فى المرحلة الراهنة تشير إلى عدد من التحديات منها [٩٤] :-

- تحدى تنشيط التعددية الحزبية وترجمتها إلى واقع سياسى ، وتجاوز تقاليد وممارسات الاجماع السياسى بما يواجه أزمة عدم المشاركة السياسية واللامبالاة السياسية القائمة .
- تحدى تنظيم العلاقة بين جهاز الدولة والسوق بما يحقق كفاءة تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق سياسات الاصلاح الاقتصادى
- تحدى العلاقة بين القطاع المدنى والقطاع العسكرى ودور كل منهما فى تأسيس شرعية النظام ، والحفاظ على الاستقرار السياسى والاجتماعى .
- الحفاظ على استمرارية عملية التحول الديمقراطى فى مواجهة استخدام الإرهاب لتحقيق أهداف سياسية .

- تحدى استمرار الانفتاح الديمقراطى مع احتواء احتمالات التدخل الخارجى فى الشئون الداخلية فى أضيق الحدود .

وقد أدت الثورة الديمقراطية إلى الاعتراف بحقوق الأقليات القومية والعرفية والدينية على مستوى العالم داخل الأنظمة السياسية القائمة ، وكذلك توحيد الرأى العام الدولى تجاه بعض القضايا الدولية مثل الإرهاب والمخدرات وتجارة الأعضاء البشرية وغيرها، كما أصدرت بعض المنظمات الدولية عدة قوانين لحماية الأقليات والاعتراف بحقوقهم مثل قانون حرية الأديان السماوية، وقانون مكافحة الإرهاب وغيرها [٩٥] .

ومن ثم فإن الديمقراطية الجديدة تجعل من كرامة الإنسان مبدأ وتعترف بالفردية والتنوع فى إطار المساواة ، كما تعمل على إيجاد مجتمع مفتوح يتيح لأفراده شتى الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية طبقا لقدراتهم واستعداداتهم، هذا بالإضافة إلى إعطاء أفراده حق التعليم والتعبير عن الرأى والحق فى العمل وفى المعرفة والبيئة الصالحة.

وقد كان للتحولات الديمقراطية وتحدياتها انعكاس واضح على النظم التعليمية فى جميع بلدان العالم حيث أصبح للإنسان حق واجب فى أن يتعلم كما أنه شرط ضرورى ولازم لتحقيق التنمية فى المجتمع ، وعلى الجامعات الخاصة تطوير أنظمتها بحيث تصبح بيئة موائمة لتوضيح أشكال التحولات الديمقراطية الجديدة ، وأن تكسب أفرادها طريقة ممارستها فى حياتهم اليومية .

وللتعليم الجامعى بصفة خاصة دور متميز فى الديمقراطية ، دوره هذا يتميز عن دور أى مؤسسة من مؤسسات الدولة الأخرى ، وذلك لأهميته فالجامعة هى المؤسسة التى أناط بها المجتمع إعداد قياداته على مختلف المستويات وفى مختلف المجالات ومن أهم هذه المجالات تطوير الفكر بجميع أبعاده ومنها البعد المتعلق بالديمقراطية ، والديمقراطية تتحقق بصورة أساسية

بالفكر الديمقراطى الذى تطوره الجامعة من خلال القيادات التى تعدهم وتخرجهم الجامعة [٩٦] .

وتعد الإدارة الذاتية للجامعة واستقلالها المالى والإداري من أوجه ديمقراطية التعليم ، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل إن الديمقراطية تتطلب أن تكون الجامعة الخاصة لها الحرية فى وضع أهدافها التربوية وبرامجها وطرق تنفيذها وفتح التخصصات الأكاديمية وعقد الامتحانات ووضع أسس قبول الطلاب ، وهذا يتطلب إعادة النظر فى الهياكل التنظيمية لوضع هياكل أخرى أقل تعقيدا لتسهيل القيام بالواجبات الإدارية على أكمل وجه ، وكسر طوق الروتين البيروقراطى ومنع الإجراءات الإدارية من الاختناق .

كما ينبغى مراعاة الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس بمعنى إتاحة الحرية لعضو هيئة التدريس لاختيار المقرر الذى يقوم بتدريسه وبالطريقة التى تناسبه ، وفى عرض أفكاره واستنتاجاته أمام طلابه دون أى تدخل أو قيد ، وحقه فى نشر أبحاثه والنتائج التى توصل إليها ، مع عدم تعرضه للفصل من عمله .

كما تتطلب أيضا هذه التحولات الديمقراطية من الجامعات الخاصة تجديد طرائقها التدريسية بحيث يركز التدريس الجامعى على الفهم لا التلقين " فالطالب الذى تربى على إعمال الفهم والتحليل ، وعلى النقاش الحر وإبداء الرأى بشجاعة ، وتقبل آراء الآخرين يكون قد نشأ وبداخله بذور الديمقراطية الحقة " [٩٧] والعمل على بناء مقررات جامعية هدفها تأصيل القيم الديمقراطية وقيم المجتمع بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمجتمع الخارجى .

هذا بجانب إتاحة الفرصة للطلاب لاختيار التخصصات التى تسمح قدراتهم ومؤهلاتهم العلمية بها ، وانتقاء المواد الدراسية والأساتذة الذين يدرسونها ، والاستماع والتعبير عن آرائهم فى القاعات الدراسية، وتكوين

التنظيمات الطلابية الجامعية ، ومراعاة حريتهم فى ممارسة الأنشطة الطلابية المختلفة .

وفى ضوء ما تم عرضه فإن الجامعات الخاصة تقع عليها مسئولية التوافق مع تلك المتغيرات والتحديات وإعداد مواطن قادر على مسايرة التقدم العلمى الهائل واستيعاب تكنولوجياته الجديدة ، وتأهيل طلابها للاستفادة من التطبيقات العلمية فى أمورهم الحياتية ومواجهة مشكلاتهم وحلها بطرق علمية ، بالإضافة إلى إكسابهم قيم واتجاهات تمكنهم من القدرة على تعديل أو تغيير مهنتهم بما يتلاءم مع المتغيرات المجتمعية المعاصرة وسرعة التواصل مع معدلات التغير العالمى .

مراجع الفصل الثانى

١-فؤاد أحمد حلمى : **مقدمة فى التربية المقارنة** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٨٤ .

2- John Naisbit : ***Ten New Directions Transforming Our Lives*** , New York ,Awarner Communication Company,1984 , PP. 15-17 .

٣-كولن ن. باور : التعلم : وسيلة أم غاية نظرة فى تقرير ديلور وتأثيره على التجديد فى مجال التربية ، ترجمة : كامل حامد جاد ، **مستقبليات** ، العدد ٢ ، المجلد٢٧ ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٧ ، ص ٢١٦ .

٤-أحمد بدر : **علم المعلومات والمكتبات دراسات فى النظرية والارتباطات الموضوعية** ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٧ .

٥-بيل جيتس : المعلوماتية بعد الإنترنت طريق المستقبل ، ترجمة : عبد السلام رضوان ، **سلسلة عالم المعرفة** ، عدد ٢٣١ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، مارس ١٩٩٨ ، ص ١٥٩ .

٦-فرانك كيلش : ثورة الأنفوميديا -الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك ، ترجمة : حسام الدين زكريا ، **سلسلة عالم المعرفة** ، العدد ١٥٣ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ١٤ .

٧-محمد على نصر : رؤية معاصرة للتربية العلمية فى عصر المعلوماتية والمستحدثات التكنولوجية ، **المؤتمر العلمى الرابع للجمعية المصرية للتربية العلمية (التربية العلمية للجميع)** ، المجلد ٢ ، الجمعية المصرية للتربية العلمية ، جامعة عين شمس الفترة من ٣١ يوليو - ٣ أغسطس ٢٠٠٠ ، ص ٥٠٣ .

٨-السيد نصر الدين السيد : "المعلوماتية وصناعة المستقبل" حضارة الحاسوب والإنترنت ، **سلسلة كتاب العربى** ، الكتاب ٤٠ ، وزارة الإعلام ، الكويت ، ١٥ أبريل ٢٠٠٠ ، ص ٢٧ .

٩-الغريب زاهر إسماعيل : **تكنولوجيا المعلومات وتحديث التعليم** ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠١ م ، ص ١٣٩ .

١٠- نبيل على : العقل العربى وسط إعصار المعلومات ، **مجلة العربى** ، عدد ٤٩٤ ، وزارة الإعلام ، الكويت ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ٢٩ .

١١- محمد حمدى النشار : **الإدارة الجامعية التطوير والتوقعات** ، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٤٤ .

١٢- محمد نبيل نوفل : تأملات فى فلسفة التعليم الجامعى العربى ، **مجلة التربية الجديدة** ، العدد ٥١ ، السنة ١٧ ، المكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، القاهرة ، سبتمبر / ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ١١ .

١٣- حسين كامل بهاء الدين : **الوطنية فى عالم بلا هوية-تحديات العولمة** ، دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١١

١٤- حسن عماد مكاوى : **تكنولوجيا الاتصال الحديثة فى عصر المعلومات** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٧، ص ٣٠.

١٥- حامد عمار : **فى التنمية البشرية وتعليم المستقبل** ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢٢٣

١٦- نبيل على : العرب وعصر المعلومات ، **سلسلة عالم المعرفة** ، العدد ١٨٤ المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٧-١٨ .

١٧- أبو بكر محمود الهواش : العرب أمام تحديات مجتمع المعلومات ، **المؤتمر العربى الثامن للمعلومات (تكنولوجيا المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل)** ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، الفترة ١-٤ نوفمبر ١٩٩٧ ، ص ٢٤ .

١٨- تورستن هوسين: فكرة الجامعة ، أدوارها الجديدة ، أزمتها الحاضرة وتحديات المستقبل ، **مستقبليات** ، العدد ٢ ، المجلد ٢١ ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٢١٧ .

١٩- يوسف أبو بكر يوسف جلاله : مهنة المكتبات والمعلومات الواقع والطموح بين النظرية والتطبيق ، **المؤتمر العربى الثامن للمعلومات (تكنولوجيا المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل)** ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، الفترة ١-٤ نوفمبر ١٩٩٧ ، ص ١٠٧ .

٢٠- نبيل على : العرب وعصر المعلومات ، **مرجع سابق** ، ص ٤٢٨.

٢١- مها عبد الباقى جويلى : "تنظيم التعليم فى ضوء ثورة المعلومات"، **مؤتمر التعليم من أجل مستقبل عربى أفضل** ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، الفترة من ٢٩- ٣٠ أبريل ، ١٩٩٧، ص ٣٢٠.

٢٢- شريف درويش اللبان : **تكنولوجيا الاتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٧١

٢٣- عبد الفتاح أحمد حجاج : اتجاهات حديثة فى تطوير التعليم الجامعى وإصلاحه ، **دراسات فى التعليم الجامعى** ، مجلة غير دورية ، مركز تطوير التعليم الجامعى ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٧١-٢١٨ .

٢٤- على أحمد مدكور : العولمة والتربية ، **مجلة العلوم التربوية** ، العدد ١٠ ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، أبريل ١٩٩٨ ، ص ١٢ .

٢٥- حسين كامل بهاء الدين : **التعليم والمستقبل** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٠٦-١٠٧ .

26- Jacques Delors &et al: the Treasure Within the International Commission on Education for the Twenty First Century, ***Report to Unesco***, Paris, 1996.

٢٧- أحمد إسماعيل حجى: : **التعليم فى مصر ماضيه وحاضره ومستقبله** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٦٧.

٢٨- حسين كامل بهاء الدين : الوطنية فى عالم بلا هوية "تحديات العولمة" ، **مرجع سابق** ، ص ٣٨ .

٢٩- مصطفى طيبة : **الثورة العلمية والتكنولوجية والعالم العربى** ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ص ١٢٨-١٢٩ .

٣٠- على على حبيش : **التكنولوجيا والصناعة فى ضوء التنافسية العالمية** ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٨ .

٣١- وزارة التربية والتعليم : **٢٠ عاما من عطاء رئيس مستنير مبارك والتعليم ١٠ سنوات فى مسيرة تطوير التعليم** ، مطابع روزاليوسف ، وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠١ ، ص ١٥ .

32- H. Beare &R.Slaughter: ***Education for the Twenty-First Century the Dimensions of Change***, Routledge, London, 1994, P.6.

٣٣- سعيد طه علام : دور الدولة فى ظل المستجدات العالمية والمحلية ، **كتاب الأهرام الاقتصادى** ، العدد ٢٠ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، أبريل ١٩٨٨ ، ص ٢٩ .

٣٤- فؤاد مرسى : "الرأسمالية تجدد نفسها "، **سلسلة عالم المعرفة** ، العدد ١٤٧، الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٠ ، ص ص ٦٧- ٦٩.

٣٥- أميل فهمى شنودة : فلسفة التربية فى عصر الحاسبات الإلكترونية ، **مؤتمر التعليم وعالم العمل فى الوطن العربى رؤية مستقبلية** ، كلية التربية ، جامعة المنوفية ، الفترة ٣-٤ أبريل ، ٢٠٠١ ، ص ١١١.

٣٦- مها عبد الباقى جويلى : **مرجع سابق** ، ص ٣٠٩.

٣٧- محمود علم الدين : تكنولوجيا الاتصال فى الوطن العربى ، **عالم الفكر** ، العدد ١ ، المجلد ٢٣ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، سبتمبر ١٩٩٤ ، ص ٩٦ .

٣٨- عبد الله العتيقى : **العولمة فى الميزان** ، جمعية الإصلاح الاجتماعي ، الكويت ، ٢٠٠١ ، ص ص ١٣- ١٥ .

٣٩- عبد سعيد عبد إسماعيل : **العولمة والعالم الاسلامى أرقام وحقائق** ، دار الأندلس الخضراء ، السعودية، ٢٠٠١ ، ص ٥

٤٠- بركات محمد مراد : ظاهرة العولمة رؤية نقدية ، **كتاب الأمة** ، العدد ٨٦ ، السنة ٢١ ، وزارة الأوقاف الإسلامية ، قطر ، ٢٠٠٢ م ، ص ٩١ .

41- Sara Tullash: ***Oxford Dictionary of New Words***, Oxford, Oxford University Press, 1991,P.133.

٤٢- إسماعيل صبرى عبد الله : **توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة فى أوراق مصر ٢٠٢٠** ، مكتبة الشرق الأوسط ، القاهرة ، ١٩٩٩ م ، ص ٧

43- European Commission: Annual Economic Report for 1997, ***European Economy***, No.63. Brussels, EC, 1997,P.45.

44- Jacques Delors &et al.: **Op Cit.**, PP.17-18.

45- Ronald Robertson : ***Globalization***, London, Sage, 1995,P.8.

٤٦- على عبد الله : العولمة : التحديات والأبعاد المستقبلية ، **مجلة النبأ** ، العدد ٥٧ ، المستقبل للثقافة والإعلام ، الكويت ، ٢٠٠١ م .

47- D. Held &et al.: ***Global Transformations***, Stanford, CA, Stanford University Press, 1999, PP1-3.

٤٨- محمد بن سعد التميمى : **العولمة وقضية الهوية الثقافية فى ظل الثقافة العربية المعاصرة** ، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٧٦ .

٤٩- خوسيه جواكين برونر : **العولمة والتعليم والثورة التكنولوجية** ، ترجمة : محمد البهنسى ، مستقبليات ، العدد ٢ ، المجلد ٣١ ، يونيه ٢٠٠١ م ، ص ص ١٦١-١٦٢ .

٥٠- عبد العزيز بن عبد الله السنبل : كيف نواجه العولمة ، **مجلة المعرفة** ، العدد ٤٨ ، الرياض ، ١٩٩٩ م ، ص ص ٧٨-٨١ .

٥١- عبد العزيز بن عبد الله السنبل : **التربية فى الوطن العربى على مشارف القرن الحادى والعشرين** ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ م ، ص ٥٥ .

٥٢- عبد العزيز بن عبد الله السنبل : التربية فى الوطن العربى على مشارف القرن الحادى والعشرين ، **مرجع سابق** ، ص ٥٨ .

٥٣- عبد الخالق عبد الله : العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، **عالم الفكر** ، العدد ٢ ، المجلد ٢٨ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ٦٨ .

54- .Kivenen&S.Ahola: ***Higher Education as Human Risk Capital, Reflection on Changing Labor Markets***, Kluwer Academic Publisher, Netherlands, 1999.

٥٥- عبد الرازق عبد الفتاح : تحديات القرن الواحد والعشرين التعليم الهندسى والفنى ، **مؤتمر التعليم العالى فى مصر وتحديات القرن الواحد والعشرين** ، مركز إعداد القادة ، القاهرة ، الفترة من ٢٠-٢١ مايو ١٩٩٦ ، ص ٣ .

٥٦- كمال مالوترا : أولويات التعليم وتحدياته فى سياق العولمة ، ترجمة : فاطمة هانم بهجت ، **مستقبليات** ، العدد ٣ المجلد ٣٠ ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٠ م ، ص ٤٣٩ .

٥٧- مرتضى معاش : العولمة رؤى ومخاطر ، **مجلة النبأ** ، العدد ٣٥ ، السنة ٥ ، المستقبل للثقافة والإعلام ، الكويت ، ٢٠٠١ م .

٥٨- هانس-بيترمارتين ، هارالد شومان : فخ العولمة "الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية" ، ترجمة : عدنان عباس على ، **عالم المعرفة** ، العدد ٢٩٥ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أغسطس ٢٠٠٣ م ،ص ص ١٣- ١٤.

٥٩- الحبيب الجنحانى : ظاهرة العولمة الواقع والآفاق ، **عالم الفكر** ، العدد ٢ ، المجلد ٢٨ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ٣٠ .

٦٠- هانس-بيترمارتين ، هارالد شومان : **مرجع سابق** ، ص ١٨٠.

٦١- سعيد طه محمود ، السيد محمد ناس : **قضايا فى التعليم العالى والجامعى** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١١٧ .

٦٢- جلال أمين : **العولمة** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٨ م ، ص٥٣ .

٦٣- حيدر إبراهيم : العولمة وجدل الهوية الثقافية ، **عالم الفكر** ، العدد ٢ ، المجلد ٢٨ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٩ م ، ص ١٠٣ .

٦٤- عاطف السيد : **العولمة فى ميزان الفكر دراسة تحليلية** ، مطبعة الانتصار ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص ٦١ .

٦٥- بركات محمد مراد : **مرجع سابق** ، ص ٦٥ .

٦٦- عبد الفتاح أحمد جلال : تجديد العملية التعليمية فى جامعة المستقبل ، **مجلة العلوم التربوية** ، العدد ١ ، المجلد ١ ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ٢٦ .

٦٧- محسن أحمد الخضيرى : **العولمة مقدمة فى فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة** ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦ .

٦٨- حامد عمار وآخرون : **تنمية التعليم ضرورة لمواجهة العولمة** ، دار جهاد للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٩ ص ص ٦٣-٦٩ .

٦٩- هيب قيسورى : أهمية التعليم العالى فى عالم متغير ، **مستقبليات** ، العدد ٣، المجلد ٢٨ ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٨ ، ص ٣٨٣ .

٧٠- عاطف السيد : **مرجع سابق** ، ص ٩٧ .

٧١- فؤاد أبو حطب : التعليم المصرى فى القرن الحادى والعشرين ، **مستقبل التربية العربية** ، العددان ١٢/١١ ، المجلد ٣ ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلوان، يوليو-أكتوبر ١٩٩٧،ص ص ١٦٧-١٧٣

٧٢- جاك ديلور وآخرون : **التعلم ذلك الكنز الكامن تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادى والعشرين** ، ترجمة : جابر عبد الحميد جابر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١٠١ .

٧٣- أحمد عبد الله العلى : **العولمة والتربية** ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ،٢٠٠٢ ، ص ص ٩٢-٩٣ .

٧٤- سعيد طه محمود ، السيد محمد ناس : **مرجع سابق** ، ص ٣٧٥ .

٧٥- محمد جمال الدين البيومى ، سيد البوص : التعاون مع الاتحاد الأوربى وانعكاساته فى الشركات والمؤسسات العربية ، **ندوة "اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها على الشركات والمؤسسات العربية"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة الفترة (٢٨- ٣٠) سبتمبر ١٩٩٦م ، ص ١٠١ .

٧٦- مأمون الباقر : نجاح التكتلات الأوروبية والآسيوية وفشل العربية والأفريقية ، **جريدة البيان** ، العدد ٦٤١ ، مؤسسة البيان للنشر والتوزيع ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٣ .

٧٧- محمد جمال الدين البيومى، سيد البوص : **مرجع سابق** ، ص ١٠٣.

٧٨- منظمة العمل العربية : **انعكاسات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية فى الدول العربية** ، مكتب العمل العربى القاهرة ، ١٩٩٥ م .

٧٩- طلعت شاهين : ميركوسور- ورقة الاقتصاد الرابحة في استقلال أمريكا اللاتينية السياسي ، **جريدة البيان** ، مؤسسة البيان للنشر والتوزيع ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢ فبراير ١٩٩٨ ، ص ١٥ .

٨٠- مأمون الباقر : **مرجع سابق** ، ص ١٤ .

٨١- منظمة العمل العربية : **تقرير حول مؤتمر العمل العربى "منظمة العمل العربية آفاق مستقبلية فى ظل المتغيرات والتحديات"** ، مكتب العمل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٨٤ .

٨٢- أحمد سيد مصطفى : **المدير وتحديات العولمة إدارة جديدة لعالم جديد** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٦ .

٨٣- أحمد سيد مصطفى : المدير وتحديات العولمة إدارة جديدة لعالم جديد ، **مرجع سابق** ، ص ٢٦.

٨٤- منظمة العمل العربية : تقرير حول مؤتمر العمل العربى "منظمة العمل العربية آفاق مستقبلية فى ظل المتغيرات والتحديات، **مرجع سابق** .

٨٥- أسامة المجدوب : **العولمة الاقليمية مستقبل العالم العربى فى التجارة الدولية** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ١١٥ .

٨٦- شاكر محمد فتحى وآخرون : **التربية المقارنة الأصول المنهجية والتعليم فى أوروبا وشرق آسيا والخليج العربى ومصر** ، بيت الحكمة للإعلان والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١٥٢.

٨٧- محمد محمد عبد الحليم ، **مرجع سابق** ، ص ١٢٩.

٨٨- عبد الفتاح أحمد جلال : تجديد العملية التعليمية فى جامعة المستقبل ، **مرجع سابق** ، ص ص ٢٤-٢٥ .

٨٩- على الدين هلال : **عملية التحول الديمقراطى ومستقبلها فى مصر -مصر القرن ٢١ الآمال والتحديات** ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص ١١٥-١١٧ .

٩٠- شاكر محمد فتحى وآخرون : **مرجع سابق** ، ص ١١٢.

٩١- على أحمد مدكور : **التعليم العالى فى الوطن العربى الطريق إلى المستقبل** ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ١٤١-١٤٢

٩٢- حسن سلامة : العولمة وتطور النظام السياسى ، **المجلة الاجتماعية القومية** ، العدد ١ ، المجلد ٣٧ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٠، ص ٥١.

٩٣- محمود مصطفى الشال : تطوير التعليم الجامعى المصرى فى ضوء التغـيرات المجتمعية دراسة تحليلية ، **رسالة دكتوراه** ، كليـــة التربيـــة ، جامعـــة الإسكندرية ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢٨ -٢٩ .
٩٤- على الدين هلال : **مرجع سابق** ، ص ١٢٢ .
٩٥- اميل فهمى شنوده : **مرجع سابق** ، ص ص ١٢٢ – ١٢٣.
٩٦- سعيد التل وآخرون : **قواعد التدريس فى الجامعة** ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٧ ، ص ٧٣١ .
٩٧- حسين كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل ، **مرجع سابق** ، ص ٨٩ .